الأمتيازات الأجنبية في المغرب الاقصى ١٨٥٦-١٩١٢

ا.م.د.عبد الجليل مزعل بنيان
الجامعة المستنصرية -كلية التربية- قسم التاريخ
Abdaljaleal29@gmail.com

مستخلص البحث:
كان للامتيازات الاجنبية التي حصلت عليها الدول الاوروبية في المغرب الاقصى اثرها على تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المغاربة, والتي جاءت منذ مطلع القرن التاسع عشر وذلك بسبب الضعف الذي اتسم به السلطان عبد العزيز, ادت هذه الامتيازات دورها في الاتفاقات الاستعمارية التي كانت نتيجتها تفرد فرنسا بفرض حمايتها على البلاد في عام ١٩١٢.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الأجنبية، الاقتصاد المغربي، التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب.

المقدمة: introduction

تعد الامتيازات الاجنبية واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب الأقصى، والتي تحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. التي اختلفت تماما عما عرفه المغرب في القرن الثامن عشر خلال حكم السلطان محمد بن عبدالله (١٧٩٧-١٧٩٠) الذي تميز عهده بسياسة الانفتاح مع الدول الأوربية خاصة في المجال التجاري، اذ اشتهر السلطان محمد بعقد اتفاقيات تجارية عديدة مع دول أجنبية مختلفة بغية تسهيل التبادل التجاري وضمان أمنه وحريته، ومن ثم كانت الامتيازات سياسة اختيارية من السلطان غير مفروضة ولاتشكل أدني خطر على سيادة المغرب ووحدته الترابية، في ظل ضعف التنافس الاستعماري. غير ان الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يوضح بأن الدول الأوربية استغلت هذه النصوص كأصول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في القرن التاسع عشر التي تدخل هذه المرة ضمن نظام الامتيازات، التي اتخذت بعدا خطيرة، واستفحل امرها بعد عقد اتفاقية ١٨٥٦ بين المغرب وبريطانيا، والتي فتحت الباب على مصراعيه لبقية الدول الأجنبية التي طالبت بامتيازات مماثلة لما منحه المغرب لبريطانيا، ثم توسعت هذه الظاهرة اكثر بعد معاهدتي ١٨٦١ مع اسبانيا، ومعاهدة التسوية عام ١٨٦٣ مع فرنسا، والتي تضمنت امتياز الحصانة الدبلوماسية الذي خلف انعكاسات خطيرة على واقع البلاد، والذي زاد من النفوذ الأجنبي، وتسهيل تغلغله داخل المغرب.

قسم البحث الى مقدمة واربع محاور وخاتمة، تضمن المحور الأول **الامتيازات الأجنبية من خلال نصوص الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والدول الاجنبية 1856-1863**، تلك الاتفاقيات التي شملت على العديد من الامتيازات الأجنبية، أما المحور الثاني فتطرق الى **الامتيازات الأجنبية في المغرب الاقصى في ظل المؤتمرات والمعاهدات الدولية 1863-1900** ، والتي حصلت فيها الدول الاوربية على العديد من الامتيازات التي خولتها حق السيطرة والاشراف على المغرب. وجاء المحور الثالث بعنوان **الامتيازات الأجنبية في ظل التسوية الدولية للمسألة المغربية ١٩٠٠-١٩٠٦**، والذي أوضح الامتيازات الأجنبية في ضوء الاتفاقيات الودية التي عقدتها فرنسا مع الدول الأوربية، ثم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كان يهدف إلى تقسيم البلاد، والذي فيه

حصلت فرنسا واسبانيا على امتيازات جديدة سهلت لهما التوسع في مشاريعهما الاستعمارية بالمغرب. اما المحور الرابع فتطرق الى **المغرب بين الامتيازات الاجنبية وواقع الاحتلال١٩٠٦- ١٩١٢**، والذي حدد المحاولات الاخيرة لردع الامتيازات الأجنبية والموقف الشعبي من تزايد النفوذ الأجنبي، خاصة النفوذ الاسباني والفرنسي، كما يوضح انعكاساته على المنظومة السياسية والاقتصادية بالمغرب والتي افقدت سيادته واستقلال اراضيه.

اولاً: الامتيازات الأجنبية في الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والدول الأجنبية ١٨٥٦-١٨٦٣

First: Foreign concessions in the agreements concluded between Morocco and foreign countries from 1856-1863

كانت المغرب من الدول المستهدفة نتيجة هزائمها المتكررة بموقعة آسلي في مواجهة الزحف الاستعماري الفرنسي عام ١٨٤٤، وبتطوان في مواجهة الزحف الاستعماري الاسباني عام ١٨٦١، وقبولها بمواثيق وبمعاهدات مجحفة على حقوقها وسيادتها، وازدياد ارتباطها بالاقتصاد الأجنبي، وذلك بتوافد أعداد كبيرة من التجار الأوربيين على الموانئ المغربية (كردية، ١٩٨٦، صفحة ٥)، فهي معاهدات غير متكافئة ولا تفتح الموانئ المغربية أمام الدول العظمى الموقعة عليها فحسب، بل تفرض كذلك اعطاء امتيازات كبيرة وخطيرة للتجار الأجانب والضغط على سلاطين المغرب لتوسيع دائرة هذه الامتيازات، وهذا مايقودها الى التدخل في شؤون المغرب الداخلية، وتمثلت الاتفاقيات المغربية الأوربية في: (عمر آفا، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٣-٢٤)

١.الاتفاقية المغربية – البريطانية عام ١٨٥٦: انتهت حرب أسلي على اثر تهديد بريطانيا لفرنسا بالتدخل لما عزم القائد الفرنسي بيجو على السير قدما نحو فاس، وكان لهذا الموقف البريطاني اثره على سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام الذي اصبح ينظر لبريطانيا نظرة حليف له، وهي النظرة التي استغلتها بريطانيا وحاولت توطيد علاقاتها مع المغرب في ظل خلافاته مع فرنسا واسبانيا، بل حتى قنصلها العام في المغرب جون هاي اصبح مستشارا مقربا للسلطان، ولاشك أن الدور الذي لعبته بريطانيا يدخل ضمن استراتيجيتها الخارجية الرامية للحفاظ على الاستقرار والتوزان القوي داخل المغرب (ب.ج. روجرز، ١٩٨١، صفحة ٢٠٩) ، اضف الى ذلك ما شهدته بريطانيا من اندفاع اقتصادي وتراكم راس المال وانطلاق ثورتها الصناعية، هذا ما جعلها ترغب في توقيع معاهدتين مماثلتين لما نالته فرنسا من امتيازات بعد توقيع معاهدتي طنجة عام ١٨٤٤ ولالة مغنية عام ١٨٤٥ للحصول على مزيد من الامتيازات واحداث تعديلات في سياسة المغرب الخارجية، كلها عوامل اهلتها بان تكون اكثر من أية دولة أخرى لاكتساح السوق المغربية والمطالبة بتوسيع التجارة البحرية، وممارسة الضغوط من اجل عقد معاهدات تجارية مع المغرب (معريش، ١٩٨٧، صفحة ٣٨)، ونتيجة لذلك شرعت بريطانيا فعلا الدخول في مفاوضات مع المغرب، وتم الاتفاق على تحديد يوم ١٩ شباط ١٨٥٦ للشروع في المفاوضات حول عقد معاهدة واتفاقية تجارية من اجل تعاون البلدين في ميدان التجارة والعمل (رمضان، ١٩٨٥، صفحة ١٦١)، وقد أدى توقيع الاتفاقية المغربية البريطانية لعام ١٨٥٦ الى:

١.تزايد تدفق الأوربيين على المغرب تدفقا واضحا، واحتل البريطانيون الصدارة في ذلك، حيث أصبح لهم الحق في القيام بالعمليات التجارية وحق الملكية العقارية في جميع انحاء المغرب.
٢.فتح السوق المغربية أمام المنتجات الأوربية، حيث اعطت هذه المعاهدة حرية التجارة لبريطانيا بتصدير واستيراد ما تشاء من السلع والمنتجات، والترخيص لها باستيراد المنتجات الأساسية التي كان المغرب يحظر بيعها للاجانب.
٣.السماح للتجار الانكليز ببناء المخازن لسلعهم بالموانئ والمدن واعفائهم من جميع الضرائب، وانهاء كل احتكار بالبيع والشراء الا فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر.
٤.حصر قيمة الرسوم الكمركية في ١٠٪ من قيمة معظم السلع (بوسليت، ٢٠١٠، صفحة ٣٥).
كانت هذه المعاهدة بمثابة انهزام دبلوماسي للمغرب يضاف الى معاهدتي طنجة ولالة مغنيه، وقد ظهر للناس مدى ضعف المغرب وخضوعه للضغوط الخارجية، كما فتحت هذه المعاهدة باب المنافسة على مصراعيه، وذلك أن كلا من فرنسا وإسبانيا اصبحتا تبحثان عن امتيازات مماثلة لما حصلت عليه بريطانيا في المغرب
(معريش، ١٩٨٧، صفحة ٣٨).
٢.الاتفاقية المغربية-الاسبانية ١٨٦١: وضعت حرب تطوان الخاسرة جدا هيبة المغرب الأمر الذي شجع اسبانيا على عقد اتفاقية تجارية مع المغرب في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦١ التي منحتها نفس الامتيازات التي كانت بريطانيا تتمتع بها بموجب اتفاقية عام ١٨٥٦، حيث حصلت اسبانيا بموجب هذه الاتفاقية على امتيازات عديدة، اقتصادية وسياسية ودينية، ومنها حق اسبانيا في تعيين قناصل ونواب ووكلاء، واعطائهم الحق في الاقامة في المدن والمراسي التي تختارها الحكومة الاسبانية، وتوفير الحماية لهم وعدم التعرض لهم ولهؤلاء الحرية في استخدام عاملين مغاربة، وعدم الالتزام بدفع جزية أو ضريبة او غيرها، ولهم حرية السفر في اي وقت يشاؤون، ويمنح الرعاية الاسبان حرية المخالطة مع رعايا المغرب، وحرية التبادل التجاري فيما بينهم وان يتمتع التجار الاسبان بحرية التنقل في الأراضي المغربية لممارسة أعمالهم التجارية، ولهم حق توكيل من ينوب عنهم في امورهم، ولايحق لاحد التعرض لهم اثناء تعاملاتهم التجارية واذا حصل ذلك فعلى سلطان المغرب معاقبة المسؤول عن ذلك (المطلق، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٥-٥٦).
اهتمت الاتفاقية بالجانب الأمني، حين اعطت لرعايا اسبانيا حق الاستقرار والسكن والسفر والتنقل بكل حرية مع ضمان الحماية والأمن لهم ولاموالهم، ومنحت الاتفاقية امتيازات دينية للاسبان فاصبح من حقهم التمتع بحرية ممارسة شعائرهم الدينية واقامة صلاتهم في منازلهم او كنائسهم، وخولتهم الاتفاقية ايضا امتيازات اقتصادية اذ منحت رعايا اسبانيا حرية التجارة والبيع والشراء وحق صيد السمك على السواحل المغربية مثل غيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، وان يحق لهم ايضا حق تصدير اي سلعة مغربية ارادوا تصديرها من أي مرسى مغربي، ولا يلتزموا بدفع اكثر مما يدفع في ذلك من رعايا المغرب او غيرهم من تجار الدول الأجنبية دون تمييز، ولايفرض عليهم اكثر من ١٠٪ من رسوم على الواردات الكمركية كما أكدت هذه الاتفاقية على الحماية القنصلية (مجبر الهام وسلطاني ربيعة، ٢٠١٤، صفحة ٣٣).

٣.الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863: كانت الاتفاقيتين الموقعتان سابقا مع المغرب اتفاقية ١٨٥٦ مع بريطانيا واتفاقية 1861 مع اسبانيا حافزاً لفرنسا على المطالبة بالمثل، فلم يمضي وقت طويل حتى شرعت فرنسا في الدخول بمفاوضات مع المغرب ووقعت معه اتفاقية في ١٩ آب 1863 والتي عرفت باسم (معاهدة بيكلار) نسبة الى وزير فرنسا المفوض بطنجة ليون فيليب بيكلار، وقد حصلت فرنسا بموجبها على امتيازات مماثلة لما حصلت عليه بريطانيا واسبانيا، حيث قامت هذه الاتفاقية بتوسيع الامتيازات والحماية القنصلية لتشمل المغاربة، من موظفين في القنصليات وممثلين قنصليين في جميع مدن المغرب الداخلية والساحلية وسماسرة التجارة والشركاء الفلاحين

(صبحي، ١٩٩٠، الصفحات ٢٢-٢٣).

ثانياً: الامتيازات الأجنبية في المغرب الأقصى في ظل المؤتمرات والمعاهدات الدولية ١٨٦٣-١٩٠٠:

Foreign privileges in the Far Maghreb in light of international conferences and treaties 1863-1900:

وضعت اتفاقيات 1856 و1861و 1863 الأسس القانونية للحماية الدبلوماسية ونظام التسلط على المغرب، وفتحت بذلك عهدا للمنافسة الأوربية الشديدة، فمضمون هذه المعاهدات سمح للدول الأجنبية الموقعة عليها بالتمتع بامتيازات من جميع الأنواع، وقد كان اقرب الوسائل الى هذه الدول الاستعمارية لتوسيع نفوذها بالمغرب، ونيل بغيتها هو امتياز (الحماية القنصلية) أو مايعرف ب(الحماية الدبلوماسية والحماية الفردية التي يقصد بها: امتياز منح لعدد من الدول الأوربية، يسمح لممثيلها في المغرب من وزراء مفوضين وقناصل وتجار باضفاء حماية دولهم على ما يستخدمونه من الرعايا المغاربة، ليصبح هؤلاء خاضعين لسلطانهم السياسي والقانوني، ويعفيهم من كافة الضرائب والالتزامات المفروضة على غيرهم من المواطنين (كردية، ١٩٨٦، صفحة ١٤).

على الرغم من ضعف المغرب وعدم قدرة حكامه على مواجهة النفوذ الأوربي في شؤون المغرب فقد حاول قسم من السلاطين معالجة مشكلة الحماية. فحاول السلطان محمد بن عبد الرحمن معالجة نظام الحماية منذ أن شعر بتمادي بعض الممثلين الأجانب في استعمال هذا النظام وطلب عام ١٨٧٠ من جون هاي قنصل بريطانيا في طنجة أن يساعده في ذلك (منصور، ١٩٨٥، صفحة ٥٩). وعند ما تولى السلطان الحسن السلطة فقد عمل على استرجاع هيبة المغرب إزاء الدول الأجنبية. وكانت قضية الحماية في مقدمة القضايا التي استأثرت اهتمامه وتفكيره (الفاسس، ٢٠٠٣، الصفحات ٨٦-٨٧) ، فقد رأى أن الدول الأوربية قد استغلت حق الحماية ابشع استغلال حتى انه يهدد كيان المغرب السياسي والاقتصادي، فبحجة الدفاع عن المحميين كانت الدول تتدخل في مسائل تمس سيادة السلطان، واراد السلطان الحد من منح حق الحماية وتزايد عدد المحميين ولاسيما فرنسا التي كانت تتمتع بحقوق أوسع من غيرها بموجب معاهدة 1863

(حركات، ١٩٩٤، صفحة ٢٥٠).

وفي هذا الاطار كتب السلطان الحسن الأول العديد من الرسائل وارسل عدة وفود في عام ١٨٧٦ برئاسة السفير محمد الزبدي الى انكلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا لكي يبحث مع حكوماتها حول نظام الحماية، بعدها سلم نائب السلطان في طنجة محمد بركاش عام ١٨٧٧ مذكرة الى الممثلين الأجانب تضمنت مساوئ نظام الحماية القنصلية مما اوجب عليهم عقد مؤتمرات لدراسة ذلك والتي كان منها : (بوسليت، ٢٠١٠، صفحة ٣٩).

١. مؤتمر طنجة عام ١٨٧٧: في ١٩ تموز ١٨٧٧ عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا جون هاي في طنجة، واقترح القنصل العام البريطاني في هذا المؤتمر وضع حدود للحماية القنصلية، ولاقى ذلك تاييد من النمسا والدنمارك وبلجيكا والسويد والنرويج والمانيا، وقد استغرق دراسة مطالبة المذكورة لمدة ثلاث سنوات من عام ١٨٧٧ - ١٨٧٩ اجتماعات عديدة (عجيل، ١٩٩٩، صفحة ١٣٩). يأتي حرص بريطانيا على اخذ مبادرة عقد اجتماعات اعضاء الهيئة الدبلوماسية بطنجة بين عامي (١٨٧٧و١٨٧٩) في سياق اصلاح نظام الحمايات القنصلية والحد من مخاطره ظاهريا من جهة، ومراقبة تحركات فرنسا من جهة اخرى، وقد اكد ممثل بريطانيا في المغرب جون هاي في احد خطاباته في ٢٧ آذار ١٨٧٩ ان من مصلحة الدول الأوربية ممارسة التجارة وجميع الحقوق من دون الاساءة الى الادارة المغربية، كما بين النتائج المترتبة عن اختيار التجار الأوربيين لوكلائهم من داخل البلاد، ومحذرا من النتائج الخطيرة كالفوضى، ووجه ايضا نداء بين فيه أن ممارسة التجارة بهذا البلد لاتستوجب سلب حكومة السلطان الوسائل الضرورية للحياة (منصور، ١٩٨٥، الصفحات ٦٨-٦٩)، كما وجه انتقادا الى ممثلي الدول الأجنبية المستفيدين من الحصانة الدبلوماسية، واوضح ان الانحطاط الذي يعانيه المغرب والانعكاسات السلبية التي ستلحق بالمصالح التجارية الدولية يعود بالمرتبة الأولى إلى الحصانة الدبلوماسية المنافية للقانون (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٧).

كان مصير المحادثات في هذا المؤتمر هو الفشل بسبب عدم الاتفاق على بعض النقاط المهمة، كالضريبة المفروضة على الأوربيين والمحميين ووضع حد لنهاية التجنيس، وازاء ذلك اضطر السلطان الحسن الاول الى قبول اقتراح ممثل بريطانيا في المغرب جون هاي الداعي الى بحث قضية المغرب من ناحية واحدة، وعرضها على انظار مؤتمر دولي يعقد خارج المغرب وهو مؤتمر مدريد (العقاد، د.ت، صفحة ٢٥٨).

٢. مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ وتطور مفاهيم الامتيازات الاجنبية: بعد أن فشلت مفاوضات طنجة، راى وزير بريطانيا المفوض جون هاي ان اي مباحثات تقام في المغرب بين نائب السلطان ورؤساء البعثات الدبلوماسية الذين كل هدفهم هو ابقاء قضية الحصانة على ما هي عليه، لايمكن أن تسفر عن نتيجة ايجابية، فاقترح عقد مؤتمر دولي خارج المغرب يناقش فيه مندوبون عن الدول الأجنبية عبر ممثيلها المعتمدين بطنجة، الذين لهم مصالح شخصية تعيق الوصول إلى حلول جذرية (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ١١٥).

واكد هاي ان مؤتمرا دوليا يجتمع على هذا الشكل هو الكفيل وحده بايجاد حل لمشكلة الحماية، ووافق السلطان الحسن الأول على هذا الاقتراح على الرغم من مخاوفه من تدويل القضية المغربية، وقد شرح هاي اثناء وجوده في عطلة قصيرة بلندن القضية بالتفصيل لموظفي وزارة الخارجية البريطانية، وأخبرهم بفكرة عقد مؤتمر خارج المغرب وموافقة السلطان عليه (المصدر السابق، ٢٠٠٨، صفحة ١١٥). كانت هناك عدة اسباباً عدة لانعقاد المؤتمر كان منها، القرار الذي أصدره السلطان في شباط عام ١٨٨٠ الذي نص على رفض شهادات التجنيس التي تمنحها دولة اجنبية الى رعايا مغاربة يقيمون بعض الوقت فوق اراضيهم ريثما يحصلون عليها، وهو القرار الذي أثار غضب ممثلي الدول الأوربية خاصة فرنسا وايطاليا، كما جاء انعقاد المؤتمر بعد أن شعرت الدول الأوربية بمحاولات السلطان للافلات من قبضة النفوذ الأجنبي، فاستغلت حادثة مقتل احد اليهود، ودعت الى عقد هذا المؤتمر لتوسيع الامتيازات الاجنبية وتثبيتها بحجة حماية رعاياها في المغرب (العقاد، ١٩٨٠، صفحة ٢١٢).

اقترح ممثل بريطانيا عقد المؤتمر في مدريد عاصمة اسبانيا، واذا كانت اسبانيا قد رحبت بالمؤتمر طالما انه سوف ينعقد في عاصمتها، وإن بقية الدول خاصة فرنسا تزعمت معارضة عقد المؤتمر في مدريد كما عارضه المغاربة اليهود ايضا خوفا من أن يسلبهم الامتيازات التي حصلوا عليها سابقا (بوسليت، ٢٠١٠، الصفحات ٤٦-٤٧) ، انعقد المؤتمر في يوم ١٦ ايار ١٨٨٠ في مدريد، واشتركت فيه خمسة عشر دولة*، ويأتي انعقاد المؤتمر لتحقيق جملة من الأهداف منها الوصول إلى حل لمشكلة الحمايات التي كانت سببا في توتر العلاقة بين المغرب والدول الأوربية، وذلك اما باصلاحها او الغائها (عجيل، ١٩٩٩، صفحة ١٤٠). طالب ممثل المغرب في هذا المؤتمر محمد بركاش تعديل المعاهدة الفرنسية المغربية لعام ١٨٦٣، فكانت هذه المسألة من أبرز القضايا المدرجة في برنامج اعمال المؤتمر، ومن هذا يظهر سعي المغرب للتخلص من الهيمنة الاجنبية ومحاولتها استعادة سيادتها على رعاياها، وكان أول قضية بدأ المؤتمر في بحثها هي مسألة تعديل الاتفاقية الفرنسية المغربية لسنة ١٨٦٣ والتي حصلت فرنسا بموجبها على امتيازات كثيرة للفرنسيين ، وكانت مجحفة بحقوق المغرب الذي سعى للتخلص من القيود الاجنبية ، وان يعيد السلطان شيئا من هيبته وسلطته على رعاياه ، على أن يكون جميع الرعايا اجانب كانوا أم مغاربة على قدم المساواة في خضوعهم للسلطة الوطنية (يوسف، ٢٠٠٤، الصفحات ١٠٨-١٠٩). لكن المناقشات أظهرت أن هناك خلافات جذري بين وجهة النظر المغربية ووجهة النظر الفرنسية، فكان مندوب المغرب يسعى لتعديل المعاهدة فهي كما يوضح بانها مجحفة بحقوق المغاربة وهي تعيق تطبيق العدالة وتمنع استتباب الأمن في البلاد، واعلن بركاش أن بلاده لا تريد سوى حل يرضي مصالح الجميع ويحفظ في الوقت نفسه حقوق السلطان (حاجم، ٢٠٠٠، صفحة ٥٠).

يظهر من مؤتمر مدريد ان كل دولة اوربية كانت تراعي مصالحها على حساب الطرف الآخر، فبريطانيا كان يهمها الجانب الاقتصادي وعدم التشويش على استراتيجيتها في جبل طارق في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تستعد لابتلاع المغرب بعد نجاحها في معركة اسلي ١٨٤٤، وعلى اثر هزيمة تطوان ١٨٦٠ لذا سعت بتوسيع دائرة الحماية القنصلية لان ذلك سوف يزيد من تغلغل نفوذ دولة اخرى على حسابهم (حركات، ١٩٩٤، صفحة ٢٧٦)، لذلك فان الامور كانت تسير كلها لصالح فرنسا داخل المؤتمر، خاصة بعد أن حصلت على المزيد من التأييد الدبلوماسي من المندوب الايطالي جوزيف كريبي وزميله الالماني ابر هارت سونيوالد الذي مهد الطريق لاعطاء السفير الفرنسي جوريس المشروعية الدولية في موقفه هذا، ولذا فقد تمسكت فرنسا بكل امتياز ملكته وتمتعت به نتيجة للمعاهدات السابقة، كما اصرت على ابقاء نظام الحماية القنصلية (يوسف، ٢٠٠٤، صفحة ١١١). انفض المؤتمر يوم ٣ تموز ١٨٨٠ بتوقيع اتفاقية قانون الحماية والتجنيس في ثمانية عشر فصلا، واذا كانت اتفاقية مدريد قد وضعت حدا للفوضى، الا أن المغرب لم يحصل على ما كان يرغب فيه فيما يتعلق بالغاء او الحد من مخاطر الحماية القنصلية، طالما أن المعاهدات السابقة بين المغرب والدول الأوربية حول مسألة الحماية قد تعززت

* **الدول هي: فرنسا واسبانيا وبريطانيا وهولندا والنرويج والسويد والمانيا وبلجيكا والنمسا والبرتغال والدنمارك والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن للمغرب. رابحة محمد خيضر، سياسة الحسن الأول الداخلية الادارية والعسكرية (١٨٧٣-1894)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج١٧، العدد ٢، شباط ٢٠١٠، ص٢١٥**

اكثر بمعاهدة مدريد، اذ خولت السفارات الاجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والمتاجر الاجنبية وعائلاتهم، مما ادى الى فتح باب المغرب للتدخل الأجنبي في شؤونه (بوسليت، ٢٠١٠، صفحة ٥١).

٣- المعاهدة الالمانية - المغربية ١٨٩٠: في الأول من حزيران ١٨٩٠ تمكن الوزير المفوض الألماني في طنجة تانتباخ من عقد معاهدة تجارية مع مراكش حصل بموجبها الألمان على امتيازات وتسهيلات تجارية كبيرة ، إذ سمح لهم بشراء ما يرغبون من الاسواق المراكشية، وان يجلبوا اليها ما يشاؤون من البضائع ، كما حصلوا على حق استيراد الحبوب بانواعها، وخفضت الرسوم الكمركية على جميع البضائع المستوردة من المانيا والمصدرة اليها فقد أتاحت تلك التسهيلات التجارية الفرصة لتوسيع النشاط التجاري الالماني في مراكش، وفي العام نفسه قامت ثلاث شركات ملاحية المانية بالعمل مع الموانئ المراكشية ، ومن اهمها موانئ الرباط ، والدار البيضاء ، واسفي، وتركزت التجارة الالمانية على شراء الحبوب والصوف وبيع السكر والمواد الغذائية الأخرى والالات بانواعها والاسلحة (الصالحي، ٢٠١٣، الصفحات ٥٤٨-٥٤٩).

٤- الاتفاق التجاري مع فرنسا ١٨٩٢: كانت انكلترا راغبة بعقد معاهدة مع السلطان الحسن الأول تمنحها امتيازات اقتصادية وتسهيلات تجارية وقضائية واسعة في مراكش غير أن السلطان رفض تلك المطالب ، وافهم ممثل انكلترا في طنجة أن على بلاده أن تكتفي بما حصلت عليه من امتيازات بموجب معاهدة عام ١٨٥٦ ومؤتمر مدريد عام ١٨٨٠، وقد أيدت فرنسا السلطان بقوة، وكسبت جراء موقفها هذا ود السلطان، فكافئها بالموافقة على مطالبها السابقة بعقد اتفاق تجاري معها في عام ١٨٩٢ تضمن تخفيضاً للرسوم الكمركية المفروضة على البضائع الفرنسية، وسمح بحذف بعض البضائع الممنوعة التصدير الى فرنسا ، وتعهد السلطان بالعمل على منع غش العلامات التجارية الفرنسية من قبل بعض التجار المحليين وشركات دول اخرى

(الصالحي، ٢٠١٣، صفحة ٥٤٩).

ثالثاً: الامتيازات الاجنبية في ظل التسوية الدولية للمسألة المغربية ١٩٠٠-١٩٠٦

Foreign privileges under the international settlement of the Moroccan question 1900-1906

١- الاتفاق الفرنسي-الايطالي ١٩٠٢: بعد ان كان الخلاف الرئيسي القائم بين فرنسا وايطاليا في بداية القرن العشرين يتركز في البحر الأبيض المتوسط، لان هذا البحر كان المسرح الرئيسي لنشاط ايطاليا آنذاك، بدات العلاقات بينهما تتحسن، وجاء ذلك نتيجة عقد عدة اتفاقيات من اهمها اتفاقية ايلول ١٨٩٦ التي اعترفت بحقوق الايطاليين في تونس، ثم اتفاقية ٢١ تشرين الاول ١٨٩٨ وقد اثيرت خلالها محادثات بين وزير خارجية فرنسا ديلكاسية ووزير مالية ايطاليا، وانتهت بتوقيع اتفاقية تجارية حيث عدلت الدولتين التعريفة الكمركية لصالح كل منهما، وانتهت بذلك الحرب الكمركية التي بدأت بينهما عام ١٨٩٦، وساهم ذلك في دفع ديلكاسيه من اجل بحث المسائل العالقة بين البلدين ومن أبرزها المسألة المغربية (صبحي، ١٩٩٠، صفحة ١٩٦). استمرت المفاوضات حول المسألة المغربية بين فرنسا وايطاليا، وانتهت بتوقيع اتفاقية عام ١٩٠٢ بين فرنسا وايطاليا حول المغرب وليبيا، الذي تعهدت فيها فرنسا الايطاليا بأن تطلق يدها في معالجة المسألة الطرابلسية ولاتتدخل فيها مقابل السيطرة الفرنسية على بلاد المغرب الأقصى، وبذلك تكون ايطاليا أول دولة اوربية عاقدت فرنسا على المغرب الاقصى، وساهم هذا التقارب الفرنسي-

الايطالي في الانتقال للاتفاق مع الدول الأخرى، ومن جهة ثانية ادى الى انسحاب ايطاليا من التنافس الاستعماري حول المغرب (الناصر، ١٩٩٩، صفحة ٩١).

٢- الاتفاق الفرنسي-البريطاني 1904 بعد توقيع الاتفاق الفرنسي الايطالي عام ١٩٠٢ تهيأت عدة ظروف لفرنسا في دخولها بمفاوضات مع بريطانيا حول العديد من القضايا، والتي منها المغرب الأقصى الذي اشتد التنافس حوله بين فرنسا وبريطانيا، فبدأ التقارب بينهما في عام ١٩٠٠ عندما ارسل السلطان عبد العزيز خطابا شخصيا إلى الملكة فيكتوريا التمس فيه توسط حكومتها لدى فرنسا لتسوية منازعات الحدود بين البلدين، وهذا لقطع كل حجة على فرنسا للتدخل في شؤون المغرب، لكن ديلكاسيه لم يتجاوب مع هذا المطلب واستمر في سياسته التوسعية من اجل التوغل داخل الأراضي المغربية (العقاد، ١٩٥٩، صفحة ٢٦٣). بعد ذلك باشر السفير الفرنسي في لندن المفاوضات حول المغرب وقد كان اللقاء الذي حصل بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٠٢ بمثابة الخطوة الاولى في التقارب والتعاون بين فرنسا وبريطانيا بالمغرب، وبعد تحديد مصالح الطرفين في كل من المغرب ومصر، توصل الطرفان الى عقد اتفاق بين الدولتين في يوم ٨ شباط ١٩٠٤ الذي عرف بالاتفاق الودي، الذي بموجبه اعلنت فرنسا بانها لاترغب في تغيير الوضعية السياسية في المغرب، واعلنت بريطانيا انها تعترف بان لفرنسا الحق بأن تسهر على الاستقرار في هذا البلد وان تقدم له مساعداتها في كافة الجوانب، كما أعلنت بريطانيا بأنها لن تعرقل عمل فرنسا بهذا الخصوص شرط ان لايمس هذا العمل الحقوق التي تتمتع بها بريطانيا في المغرب بموجب المعاهدات والاتفاقيات بما فيها حق الملاحة الساحلية بين الموانئ المغربية الذي تتمتع بها السفن البريطانية منذ عام ١٩٠١ (فارس، ١٩٨٠، الصفحات ٢٣١-٢٢٩)

٣- الاتفاق الفرنسي-الاسباني 1904: تُعدَ اسبانيا من الدول المهمة التي شاركت في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة بعد حرب تطوان التي حدثت بينها وبين المغرب في عام ١٨٦٠ التي انتهت بهزيمة كبيرة للجيش المغربي، لذلك شرعت فرنسا الدخول في مفاوضات مع اسبانيا بخصوص المسألة المغربية، وقد تواصلت المفاوضات بين البلدين على مدار عام ١٩٠٢، وانتهت المفاوضات بالاتفاق التام، فوقع وزير خارجية فرنسا ديلكاسيه مع سفير اسبانيا في باريس يوم ٣ تشرين الأول ١٩٠٤ على بيان رسمي يتضمن موافقة اسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، وقد تضمن هذا البيان قبول اسبانيا للتصريح الفرنسي البريطاني لعام ١٩٠٤ بشأن المغرب الاقصى ومصر، أما المعاهدة السرية فتألفت من ١٦ مادة تطرقت الى تحديد الأراضي المغربية التي تدخل في منطقة النفوذ الاسبانية على البحر المتوسط وفي جنوب المغرب والتزامات تتعلق بالعمليات العسكرية، والوضعية الخاصة لمدينة طنجة، وتنفيذ مشاريع الاشغال العامة (فارس، ١٩٨٠، الصفحات ١٠١-١٠٢).

٤- توزيع الامتيازات في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906: لقد تمكن المغاربة وبمساعدة المانيا من افشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب عام ١٩٠٥ ودعوا الى عقد مؤتمر دولي، في الوقت الذي انتهزت فيه الحكومة المغربية فرصة مساندة المانيا لها، فكانت تتأمل بان يتمخض المؤتمر عبر جهود المانيا ومساندتها للمغرب اقرار سيادة المغرب واستقلاله (الخديمي، ١٩٩٤، صفحة ٧٣)، لذلك وجهت في ٣٠ ايار ١٩٠٣ الدعوة للدول الموقعة على اتفاق مدريد لعام ١٨٨٠ ، لعقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، وقد قبلت المانيا الدعوة فورا، كما ضغطت على فرنسا لحضور

المؤتمر، وقد اقترح السلطان عبد العزيز بأن يعقد المؤتمر في مدينة طنجة ووافقته المانيا في ذلك، لكن فرنسا وبريطانيا واسبانيا رفضت ذلك لعدة أسباب منها، انعدام الأمن في طنجة وضواحيها وضعف السلطان المحلية، وكانت فرنسا اكثر الدول معارضة لعقد المؤتمر في طنجة، وذلك لأن معظم الجاليات الأجنبية في هذه المدينة كانت معادية لها، بسبب مشاريعها الاستعمارية في المغرب، وتم الاتفاق في النهاية على عقد المؤتمر في مدينة الجزيرة الخضراء التي تقع جنوب اسبانيا على الضفة المقابلة لشمال المغرب (المطلق، ٢٠٠٨، الصفحات ٢٧٦-٢٧٥). وقبل انعقاد المؤتمر عقدت فرنسا اتفاقية مع المانيا في ٢٨ ايلول ١٩٠٠ حول النقاط التي سوف تدرس في المؤتمر، وقد اضطرت فرنسا لحضور المؤتمر بعد ان بذلت جهودا لدى المؤتمرين وضمنت تأييد الأكثرية لأرائها (الخديمي، ١٩٩٤، صفحة ٧٤) ، وعلى أي حال انقعد المؤتمر بمدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦ بحضور كل من: فرنسا وبريطانيا والمانيا والنمسا واسبانيا والولايات المتحدة والمغرب، واستمرت اعماله حتى شباط من العام نفسه، وانتهى بالمصادقة على الميثاق في ٧ شباط 1906(القطعاني، ٢٠١٤، صفحة ٤٣)، وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع في المؤتمر بسبب الخلاف بين اطماع الدول المجتمعة فيه خاصة فرنسا والمانيا، ولم يستجب المؤتمرون لرغبات الوفد المغرب ومطالب المغاربة، ولكن تمكنت الدول المشتركة في النهاية من الوصول الى قرارات بشأن المسائل الرئيسية التي نوقشت واهمها:

١. سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانيء.
٢.حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة للبلاد.
٣.المسائل المالية وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب، ومسائل الضرائب وتنظيم الجمارك.

٤. المشاريع الانشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها مثل: انشاء الطرق والسكك الحديدية والموانى والخطوط التلغرافية (حركات، ١٩٩٤، صفحة ٣٢٣) ويتبين من قرارات المؤتمر ان ميثاقها عبارة عن اتفاق اكتسبت منه الدول الاجنبية امتيازات جديدة في المغرب تساعدها على مخطط تقسيم أراضيه وفرض حماية اجنبية عليه وهذا عكس رغبة السلطان عبد العزيز الذي كان يأمل أن يجد الوسيلة المناسبة للتخلص من الحصار الدبلوماسي والمالي الذي فرضته فرنسا على المغرب، وبدلا من أن يعمل مؤتمر الجزيرة الدولي على المحافظة على استقلال المغرب ومساعدته على تطوير موارده المالية، وتنظيم اجهزته العسكرية والادارية، ساعد على زيادة التدخل الأجنبي والسيطرة على موارده، فالمؤتمر اعترف لفرنسا واسبانيا بمركز خاص بالمغرب ومنحهما امتيازات مالية وأمنية جديدة سوف تكون عاملا كبيرة تسهل لهما التوسع في مشاريعهما الاستعمارية بالمغرب (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ٢٨٢) والجدير بالذكر أن السلطان عبد العزيز قد رفض في البداية التوقيع على ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء، بسبب المعارضة التي واجهها في الداخل والتي كانت تضغط عليه وتحثه على عدم المصادقة على الميثاق، لكن الضغوط الدبلوماسية الاجنبية اجبرت السلطان المصادقة على الميثاق وذلك في ١٨ حزيران ١٩٠٦ (المصدر نفسه، صفحة ٢٨٣) . وهكذا جاءت قرارات مؤتمر الجزيرة مخيبة لأمال المغرب، فكان الخاسر الوحيد، فعلى الرغم من اعتراف المؤتمر بسيادة السلطان واستقلال بلاده، إلا أنه كرس عمليا وشرعيا النفوذ والوصايا

الفرنسية على البلاد، ويُعدَ هذا المؤتمر بداية التدخل الفعلي والخطوة الأولى على طريق الحماية (القطعاني، ٢٠١٤، صفحة ٤٤)

رابعاً: المغرب بين الامتيازات الاجنبية والاحتلال ١٩٠٦-١٩١٢

Morocco between foreign privileges and occupation 1906-1912

تميزت مرحلة مابعد مؤتمر الجزيرة بتطور الوعي الوطني وزيادة حوادث مهاجمة الأوربيين في المغرب، الأمر الذي اتخذته فرنسا مبررا دائما لتوطيد نفوذها وفرض سيطرتها العسكرية المباشرة على أجزاء واسعة من البلاد، وقد خيم على هذه المرحلة الاضطرابات وحركات التمرد، بسبب التذمر من نظام الامتيازات وما خوله من مكانة خاصة للرعايا الأجانب، ورفض لشروط مؤتمر الجزيرة الخضراء (الذويب، ١٩٨٩، صفحة ١٠٩) ، ومن اخطر حركات التمرد التي شهدتها المغرب آنذاك هي التي قام بها المدعي بوحمارة وهو احد المتطلعين الى الحكم، وقد تركزت سلطته ونفوذه في الشمال الشرقي من المغرب طوال سبع سنوات، بالاضافة الى حركة اخرى مضادة للسلطة المركزية قام بها الشريف احمد الريسوني، الذي تركزت عملياته في خطف الاجانب في الشمال الغربي من المغرب، وقد ظهرت ايضا حركتا مقاومة وطنية ضد الاحتلال الفرنسي، تزعم الاولى الشيخ ماء العينين، وتزعم الثانية حاكم تافيلالت رشيد وهو عم السلطان عبد العزيز، كما شهدت المغرب اضطرابات في مدن مراكش والدار البيضاء وفي مناطق الريف في الشمال ضد تغلغل السلطة الفرنسية والاسبانية التي استغلت بعض الأحداث الصغيرة لتوسع من نفوذها الاستعماري (المطلق، ٢٠٠٨، الصفحات ١٩١-٢٩٢) . شهد عام ١٩٠٧ مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب، اثر مقتل الطبيب الفرنسي إميل موشامب الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش، فأتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في وجدة واحتلالها، وبقاء القوات الفرنسية فيها مؤقتة، وخلق المبررات والحجج للتدخل في المغرب، فقد كانت استراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب، ومن ثم كان احتلال الدار البيضاء عام ١٩٠٧ وقبلها وجدة، بمثابة القاعدة التي انطلق منها الفرنسيون للتوسع (حقي، د.ت، صفحة ١٤٠). في الوقت الذي عجز فيه السلطان عبد العزيز عن الدفاع والوقوف بوجه الضغط الاستعماري الأوربي، عقد اشراف مدينة فاس وعلمائها مع بعض القبائل المجاورة اجتماع في ٣ آب ١٩٠٨، اتفقوا فيه على خلع السلطان عبد العزيز عن العرش وتنصيب اخاه عبد الحفيظ سلطان، خاصة بعد هزيمة قوات عبدالعزيز في معركة سيدي رحال بالقرب من مراكش في ١٩ آب ١٩٠٨، وعلى اثر ذلك تنازل عبد العزيز عن العرش في أواخر عام ١٩٠٨، واعلن عبد الحفيظ سلطانا على البلاد (بنيان، ٢٠١٢، صفحة ١٥)، واشترط عليه أن يبادر الى طرد المحتلين الفرنسيين من الاراضي المغربية، والغاء الامتيازات الأجنبية، كما اشترطوا عليه بأن لا يستشير الأجانب ولايعقد معهم معاهدات، لكن السلطان عبد الحفيظ لم يتمكن من الاستمرار في المساهمة بالثورة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، خاصة بعدما وجد نفسه محاطا بالدول الاستعمارية، وبالثورات المنتشرة في انحاء البلاد، والتي كان من أبرزها ثورة الريسوني وثورة الشريف محمد الكتاني وثورة بوحمارة وغيرها من الثورات الأخرى، وكانت هذه الأوضاع المتدهورة تتطلب مضاعفة القوات العسكرية، والتي بدورها كانت تتطلب أموالا لتعزيزها بالاسلحة والتموين (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٧) ، وعندما فكر السلطان بطلب المساعدة من المانيا، وجد اتفاقا عقدته فرنسا معها تبلور مع اتفاقية بين الدولتين تم التوقيع عليها في عام ١٩٠٩ والتي

نصت على فرض السيطرة الاقتصادية الثنائية الفرنسية الألمانية على المغرب، وإزاء هذه الأوضاع المتدهورة طلب السلطان عبد الحفيظ المساعدة من فرنسا للدفاع عنه وعن حكمه (بوسليت، ٢٠١٠، صفحة ٣٠٣)، وعليه استغلت فرنسا الاوضاع المالية والسياسية المتدهورة التي اصبح عليها المغرب لكي تملي شروطها عليه، فدخلت في مفاوضات مع المغرب منذ شباط ١٩٠٩ انتهت بالتوصل الى عدة اتفاقيات بينهما، الا ان الشروط التي تضمنتها كانت مجحفة بحق المغرب، لذلك فان السلطان ماطل في التوقيع عليها، لكنه في النهاية رضخ للتهديد الفرنسي ووقع عليها في ٤ اذار ١٩١٠، والتي بموجبها حصلت فرنسا على امتيازات جديدة ساهمت في ترسيخ اقدام فرنسا في المغرب (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٧). بعد أن عقدت المغرب تلك الاتفاقيات مع فرنسا اتجه السلطان عبد الحفيظ نحو اسبانيا لتصفية خلافات دولته معها، والتي نشأت عن غزوها للاراضي المغربية في عام ١٩٠٩، وتم التوصل إلى عقد اتفاقية بين المغرب واسبانيا في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠، والتي نصت على منح اسبانيا امتيازات اقتصادية في المنطقة الشمالية، بحصولها على تعويضات حربية عن هجوم القبائل الريفية، وحددت الغرامة ب٦٥ مليون تسدد على مدى ٧٥ عاماً بضمان ٥٥٪ من رسوم المناجم والموارد الكمركية (الذويب، ١٩٨٩، الصفحات ١٧٣-١٧٤). وجد السلطان عبد الحفيظ نفسه في مواجهة مشاكل داخلية وخارجية معقدة لايملك لها حلول فورية، وأصبح السلطان بعد مصادقته على اتفاقيات عام ١٩١٠ مع فرنسا واسبانيا في نفس الموقف الذي كان عليه السلطان عبد العزيز، عندما تعرض لموجة الغضب الشعبي بعد مصادقته على ميثاق الجزيرة، فبموجب هذه الاتفاقيات فقد السلطان عبد الحفيظ كل ماتبقى له من سلطة ونفوذ، واصبحت فرنسا هي التي تتحكم في المجال الاقتصادي والعسكري (المطلق، ٢٠٠٨، صفحة ٣٤٢)، وقد ادت هذه الأوضاع الى اندلاع انتفاضات عارمة ضد السلطان عبد الحفيظ شملت قبائل احواز وفاس ومكناس، حيث اتفقت تلك القبائل على ثورة ضد السلطان عبد الحفيظ، فأتجهوا نحو فاس في ٢٢ شباط ١٩١١ وحاصروا السلطان في قصره يوم ١٤ آذار من العام نفسه، عندها اضطر السلطان إلى الاستنجاد بالقوات الفرنسية لتخليص العاصمة من الثوار، وفي هذه الأجواء اتخذت فرنسا قرارا بالتدخل في فاس، حيث زحفت القوات الفرنسية الى فاس يوم ٢١ ايار ١٩١١ واحتلتها بعد أن استطاعت القضاء على الثورة فيها (بوسليت، ٢٠١٠، صفحة ١٣٥). ادى احتلال فاس إلى تصاعد خطر في الخلافات الفرنسية-الألمانية، فاذا كانت ألمانيا لم تعترض على احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء عام ١٩٠٧، لحاجتها لرأس المال الفرنسي من اجل اجتياز ازمتها المالية، فانها لن تتساهل تجاه احتلال فاس، حيث بلغت الخلافات ذروتها بين الدولتين بأزمة أغادير عام ١٩١١ التي كادت ان تشعل نار الحرب في اوربا (القطعاني، ٢٠١٤، صفحة ٤٤). كانت ازمة اغادير ردا عمليا من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة لعام 1906 (مالكي، ١٩٩٤، صفحة ٩٣)، لذلك بعد مساومات استعمارية بين الدولتين تم الاتفاق في ٤ تشرين الثاني ١٩١١ على تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي لالمانيا، وضمان المصالح الاقتصادية الالمانية في المغرب، مقابل اعتراف المانيا بنفوذ فرنسا وحدها في المغرب وان لاتعرقل عمل فرنسا ولو اخذت على عاتقها حماية المغرب (البطريق، ١٩٧٤، صفحة ١٤٩). بادرت فرنسا عقب توقيع معاهدة ١٩١١ مع المانيا الى الاسراع للحصول على موافقة السلطان عبد الحفيظ عليها، وقد ادرك السلطان أن اعترافه بهذه الاتفاقية معناه موافقته على استعمار فرنسا لبلاده، ومع ذلك وجد نفسه مجبراً على الاستسلام والتوقيع

على معاهدة الحماية الفرنسية في ٣٠ آذار ١٩١٢ التي بموجبها حصلت فرنسا على امتيازات جديدة وخطيرة، فقد أصبحت فرنسا بموجب معاهدة الحماية تتمتع بحرية العمل التام بشؤون السياسة الداخلية والخارجية للمغرب (المطلق، ٢٠٠٨، الصفحات ٣٥٤-٣٥٥)، وضمنت المعاهدة لفرنسا حق إقامة نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية، كما منحتها حق احتلال أية أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والتجارة، كما كفلت المعاهدة لفرنسا حق التمثيل الخارجي، وأن ينوب عن فرنسا في المغرب مقيم عام وقائد عسكري، ولايحق للسلطان عقد أي اتفاق او اعطاء اي امتياز الابعد اخذ موافقة فرنسا، وحصلت فرنسا على حق التصرف بالجزء الشمالي من المغرب الصالح أسبانيا، وجعل طنجة منطقة دولية (القطعاني، ٢٠١٤، صفحة ٤٥). لم يقف الأمر عند فرنسا بعقدها معاهدة الحماية بل عقدت اتفاقا مع اسبانيا التي كان لها اطماع في المنطقة الشمالية من البلاد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢، اصبحت بموجبه هذه المناطق تحت الحماية الاسبانية، وهكذا بعقد هذه المعاهدة من قبل السلطان عبد الحفيظ فقدت البلاد استقلالها الذي انعمت به لأكثر من ثلاثة قرون، كما أدت هذه المعاهدة في اثارة سخط ابناء المغرب الأقصى، الذين وجدوا فيها وجهة استعمارية افقد بلادهم سيادتها واستقلالها، لهذا ثاروا مطالبين السلطان بالتنحي عن حكم البلاد والمجيء بسلطان اخر من البيت العلوي، وهذا ماحصل اذ تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم لأخيه يوسف بن الحسن، وبذلك فتحت صفحة جديدة من تاريخ المغرب في اتجاهين في ظل الحماية وضدها (بنيان، ٢٠١٢، صفحة ٢٧).

الخاتمة: Conclusion

١.كان نظام الامتيازات الاجنبية وسيلة هامة من بين الوسائل التي وظفتها الدول الاجنبية المتنافسة في المغرب من اجل اثبات ذاتها، وانتزاعها لحقوق تخول لها ممارسة التجارة، وتوسيع نفوذها الاقتصادي بالمغرب وامتصاص خيراته، واضعافه لتسهيل احتلاله، ولم يقتصر على ذلك حسب، بل خلف انعكاسات قوية على المستوى الاقتصادي في جميع جوانبه التجارية، مثل ادخال نظام التجارة الحرة والغاء الاحتكارات والحصول على حق تملك الأراضي والعقارات، كما خلف على المستوى السياسي انعكاسات سلبية، وذلك باقرار نظام الامتيازات للحصانة الدبلوماسية.

٢.تمكن الأجانب من انتزاع امتيازات خطيرة دون ادراك المغاربة أبعاد مخططات هذه الدول، خاصة فيما يتعلق بالحصانة الدبلوماسية التي اتضحت ابعاده السلبية تدريجية على المغرب، وفتح نظام الامتيازات للرعايا الأجانب ابواب البلاد لتدخل تجاري ملموس، فارتفع بذلك عدد الجاليات الأجنبية التي استوطنت بالمدن الساحلية، وحتى المدن الداخلية التي كانت محظورة عليهم دخولها.

٣.أن تنامي نظام الامتيازات الاجنبية واستفحاله شكل ثغرة خطيرة في تاريخ المغرب في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان هذا النظام من العوامل الخطيرة التي اثارت على سيادته ووحده اراضيه التي اصبحت في النهاية تحت الحماية الفرنسية.

٤.ادى التنافس الاستعماري على المغرب الاقصى الى تنامي روح العمل الوطني من اجل الحفاظ على وحدة ومقدرات البلاد الاقتصادية في وقت تفردت فرنسا بالحصول على هذه الامتيازات اذ اصبحت صاحبة الامتياز الاول بعد عقدها لمجموعة من الاتفاقات مع الدول الاوروبية.

قائمة المصادر list of sources

اولا: الكتب العربية والمعربة

١. ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج٣، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ١٩٩٤.

٢. ابراهيم كردية، الحماية اصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٦.

٣. احسان حقي، المغرب العربي، منشورات دار اليقضة العربية، بيروت، د.ت.

٤. امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا السودان - المغرب)، بيروت، ١٩٩٩

٥. .ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات الانكليزية-المغربية حتى عام ١٩٠٠، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١.

٦. حسن صبحي، التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب ١٩٠٤-١٨٨٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٧. صلاح العقاد، المغرب العربي بين التضامن الاسلامي والاستعمار الفرنسي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٩.

٨. _____ ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، د.ت.

٩. _____ , المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة (الجزائر-تونس-المغرب الاقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠.عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1960-1815، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

١١.عبد العظيم رمضان، الغزو الاستعماري للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٥.

١٢.عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الرباط، ١٩٩٩ .

١٣.عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة١٨٨٠ ، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

١٤.علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ١٨٩٤-١٩١٠، الدار البيضاء، 1994.

١٥.علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط٦، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٣.

١٦.عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع: البنيات والتحولات (١٨٣٠-١٩١٢)، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2006

١٧.محمد خير فارس، المسألة المغربية ١٩١٢-١٩٠٠، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٨٠.

١٨. محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. اسيل عبد الستار حاجم ،، ازمة مراكش الاولى ١٩٠٦-١٩٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.
٢. انتصار جاسم سعد يوسف، السلطان الحسن الأول ودوره السياسي في المغرب الاقصى ١٨٧٧- ١٨٩٤, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤:
٣. جمال هاشم احمد الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الاقصى ١٨٩٤-١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٤. فهيمة بوسليت، التنافس الاوربي على المغرب الاقصى ١٩١٢-١٨٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ٢٠١٥.
٥. مجبر الهام وسلطاني ربيعة، اصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الاقصى ١٨٩٤-١٨٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي بونعامة،٢٠١٤.
٦. محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول -١٨٧٣ ١٨٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ١٩٨٧.
٧. هند محمد العبدالله المطلق، الامتيازات الاجنبية وأثرها على استقلال المغرب الاقصى ١٨٥٦-١٩١٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز،٢٠٠٨.

ثالثا: البحوث العربية المنشورة

١.رابحة محمد خيضر، سياسة الحسن الأول الداخلية الادارية والعسكرية (-١٨٧٣ ١٨٩٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج١٧، العدد ٢، شباط ٢٠١٠.
٢.عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الاقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ -١٩٠٨ ١٩١٢، بحث منشور، كلية الاداب الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٣.عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي، نشأة الامتيازات الأجنبية في مراكش وتطورها حتى عام ١٩١٢، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة العراقية، العدد ٧٩، مج١٩، ٢٠١٣.
٤.فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية ١٩٣٧-١٩١٢، مجلة الجامعة، العدد١٦، مج ١، بنغازي، شباط ٢٠١٤.

Foreign privileges in Morocco 1856-1912

Dr. Abdul Jalil Mazal Bunyan
Mustansiriya University College of Education/ Department of History

Abstract:

The foreign concessions in the Far Maghreb are one of the methods used by the European countries to tighten their control over these countries through the conclusion of treaties and agreements that consolidated their existence and thus the acquisition of its economic capabilities and interference in its foreign and internal affairs to serve their interests until it ended with the imposition of the colonial protection treaty in 1912 that the country was brought under French control as a result of the sharing of concessions between these countries

key words : Foreign privileges, Moroccan economy, European colonial rivalry in Morocco